

دور حروف المعانی فی استنباط الأحكام من القرآن الكريم

The Role of Letters in Deducing the Rulings from the Noble Qur'an

الدكتور المفتی محمد سلیم*، الدكتور داؤد عبدالقادر**

Abstract:

The article studies the role of letters in deducing the rulings from the Noble Qur'an. The Holy Quran lies in its worth as the Words of Allah who says in the Holy Quran, "Verily this Quran guides towards the straight path"; and it is not possible to get the guidance without understanding its commandments. The Holy Quran was revealed in the Arabic language as the Arabs who were its first audience. Therefore, to understand its commandments and to attain its guidance, it is indispensable to learn the Arabic language with its rhetorics. The Islamic jurists differed from one another in the interpretation and exegesis of the Quran due to the rich rhetorics and the wide linguistic diversity of the Arabic language and not due to their inclinations or mindsets, developed within the circles of particular schools of thought. The differences in the interpretations of the Quranic commandments are found frequently in the Islamic jurists and the scholars of the exegesis due to the rich linguistic rhetorics of the Arabic language. Hence, it proves that in the derivation of the Quranic laws, the role of the Arabic language can not be ignored.

Keywords: Istinbat, Deduction, Arabic Letters, Istinbat, Istikhraj, Extracting

المقدمة

أنزل الله تعالى لنا ديننا وبين لنا فيه الحال التي ينبغي أن نكون عليها في أحوالنا الظاهرة والباطنة ، كما وضّح لنا الغاية التي ينبغي أن نسعى لتحقيقها طول الحياة ، لقد أوضح لنا ديننا الأسلوب الذي تنهجه الأمة

المسلمة في حياتها. و اننا نعرفه هذا منبعاً لأحكام الدين بالقرآن الكريم. وحدد القرآن منهج الأمة المسلمة بالصراط المستقيم ، وشرع لنا أن ندعوه جل جلاله في كل ركعة من الصلاة قائلين { إهدنا الصراط المستقيم }⁽¹⁾

ولم يلحق الرسول الأُمى ﷺ بالرفيق الأعلى حتى وضع الطريق والمنهج الذي تسيّر عليه الأمة الإسلامية في حياتها من منطلق قول الله تعالى { قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ }⁽²⁾ ولما دلالة أحكام القرآن على صراط الهداية و الضلالة واضحة ، فينبغي لنا ان نركز معاني القرآن كيف يبين ولذا اخترنا ذلك الموضوع للمقالة.

وموضوع مقالتنا ”دور حروف المعانی فی استنباط الأحكام“، أولاً أذكر الكلام عن الحكم ، لأنه هو الأصل الذي لا يمكن تصدر غيره من اللوازم إلا به ، فلا يتصور الحاكم أو المحكوم فيه أو المحكوم عليه إلا بتصور الحكم الذي هو جزء مفهوم لكل من اللوازم المذكورة آنفاً ، وتصور الجزء حقيقة سابق على تصور الكل. وانني قبل الشروع في الحديث عن دور حروف المعانی فياستنباط الأحكام أريد أن أتحدث عن الحكم لغة واصطلاحاً وبعده عن الحرف هكذا.

* موظف التحقيق بقسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة الكلية الحكومية بفيصل آباد، باكستان

** عميد الكلية ، دراسة اللغوية جامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا

الحکم فی اللغة

الحکم لغة ، المنع والحبس۔⁽³⁾

الحکم فی اصطلاح الأصولیین

” هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين “، وهذا تعريف جمهور الأصولیین ، وزاد عليه بعض العلماء بالاعتناء أو التخيير أو الوضع۔⁽⁴⁾

الحروف صیغة جمع واحد حروف أو لا نقدم تعريف الحرف لغة واصطلاحاً۔

تعريف الحرف لغة

الحرف فی اللغة الطرف ، يقال حرف الوادی أى طرفه۔⁽⁵⁾

الحرف اصطلاحاً

الحرف ما دل على معنى فی غیره۔⁽⁶⁾

وقال صاحب هداية النحو: ” وحد الحرف كلمة لا تدل على معنى فی نفسها بل تدل على

معنى غیرها۔“⁽⁷⁾

وهكذا قال ملا جامی فی شرحه۔⁽⁸⁾

وسنذكر فی هذه المقالة معاني بعض الحروف والظروف و أدوات الشرط والسبب المجئ إلى هذا البحث ، هو ما له من صلة وثيقة للحروف بالأحكام الشرعية ، من حيث إستنباط الحكم بطريق الاجتهاد بواسطة الحرف ، لان يلزم على المجتهد عند أئمة أصول الفقه ، هو أولاً رعاية اللغة فی استعمال المعاني فهذا الموضوع ذا أهمية كبيرة ، وهو ذو صلة بعلم النحو والمعاني وعلم الأصول والفقه ، وإنما ذكر مقدماً حروف العطف على الجارة والظرف۔ لأنها أكثر وقوعاً لدخولها على الأسماء والأفعال بخلاف حروف الجر ، فإنها تختص بالأسماء ، وإنما قدم الواو على سائر حروف العطف لأنها تدل على مطلق الجمع عند المحققين ما سواها من الفاء وثم تدل على الجمع مع العقيب فكان كالمركب والواو كالمفرد والمفرد أصل المركب وسابق عليه طبعاً وضعاً۔

ولكن اطلاق الحروف على ما ذكر هنا تغليّباً ، لان كلمات الشرط والظرف اسماء۔ اعتمدت فی هذا الموضوع لبيان معاني الحروف على مصادر أصول الفقه ، والنحو ، وعلم المعاني۔ والحرف ، ما دل على معنى فی غیره ، وهو على اصناف : منها حرف الإضافة : وهو ما يفضى بمعاني الأفعال إلى الأسماء۔ وهو عمل هذا البحث الذي يسمى بحروف المعاني ، فإن الباء فی قولنا ” مررت بزید “ حرف له معنى لدلالته على الإلصاق ، بخلاف الباء فی بكر وبشر ، فإنه لا يدل على معنى وبه يظهر أنها سميت حروف المعاني لوضعها لمكان تميز بها من حروف المباني التي بنيت الكلمة عليها وركبت به۔

وهذه الحروف على ثلاثة أقسام

الأول: ما لا يكون إلا حرفاً : مثل : من ، وإلى ، وحتى ، وفي ، والباء ، واللام ، ورب ، ،

و واو القسم ، وتائه۔

الثاني: ما يكون حرفاً : واسماً مثل : على و عن والكاف ، ومذ ومنذ۔

الثالث: ما يكون حرفاً يجر ما بعده وقد ينصبه بالفعل ، مثل : خلا ، وحاشا ، وعدا ،

ومن الحروف ، الحروف المشبهة بالفعل ، التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومنها حروف العطف ، وهي عشرة منها أربعة تشترك فی جمع المعطوف والمعطوف عليه فی حكم غير أنها

تختلف فی معان أخرى ، وهي الواو ، والفاء ، و ثم ، و حتى ۔

ينقسم الكلام فی الحروف إلى أربعة أقسام

الأول: حروف العطف.

الثاني: حروف الجر

الثالث: أسماء الظروف

الرابع : أدوات الشرط

حروف العطف

العطف فى اللغة : الثنى والرد ، يقال : عطف العود إذا ثناه ورده إلى الآخر- (9)
فالعطف فى الكلام : أن يرد أحد المفردين إلى الآخر فيما حكى عليه ، أو إحدى الجملتين إلى الأخرى فى الحصول-
وسأقتصر هنا على شرح سبعة حروف العطف ، وهى الواو، والفاء ، و ثم ، ولكن و بل ،
واو ، و حتى، وذلك لكثرة استعمالها وأهميتها-
حروف العطف استعمالها كثيراً:

(1) الواو

الواو أكثر حروف العطف استعمالاً وفى حكمها ثلاثة مذاهب-
وجه تقديم حروف العطف من حروف المعانى الذى ذكرنا من قبل ، وابدئو منهم أكثر
استعمالاً متقدمه وخلاصة ما قبل فى معنى الواو استفاد منه اذ اتصل مع الألفاظ أو الجمل هو يلى :
أحدها : أنها لترتيب وهو الذى اشتهر عن أصحاب الشافعى-
الثانى : أنها للمعية وهو منقول عن مالك ، و نسب إلى الصاحبين أبى يوسف ومحمد من
الحنفية.

الثالث : أنها لمطلق الجمع والمراد منه انها لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيبها ولا معية ، وإنما
تفيد مشاركة كل من المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم- وبعضهم يعبر عن هذا لمذهب بالجمع
المطلق وهو تعبير غير سليم ، لان الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق ، والجمع الموصوف
بالإطلاق ليس له معنى هنا ، بل المطلوب هو مطلق الجمع بمعنى أى جمع كان سواء أكان مرتباً أم
غير مرتب-.

فالواو لمطلق الجمع بمعنى أنها تفيد اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فى الثبوت والخبر
، كما فى الجمل التى لا محل من الاعراب ، أو فى الحكم كما فى المفردات وما فى حكمها من الجمل
التى لها محل من الاعراب من الفاعلية والمفعولية أو المسندية وغيرها. قال ابن حزم فى الأحكام :
” واو العطف لاشتراك الثانى مع الأول : إما فى حكمه وأما فى الخبر عنه على
حسب رتبة الكلام ، فان كان الثانى جملة فهو اشتراك فى الخبر فقط وإن كان اسماً
مفرداً فهو مشترك فى حكم الأول-“ (10)

والمذهب الثالث: هو رأى جماهير أهل اللغة والأدب والنحو وأئمة الفتوى والشرع ودليلهم ما يأتى:
قالت جماعة من علماء النحو ، منهم جمال الدين بن حاجب (11) وعبدالرحمن الجامى (12)
وصاحب هداية النحو (13) وصاحب شرح مائة عامل- (14)

وقال علماء الأصول منهم الشوكانى (15) ، والتفتازانى (16) ، وملا جيون- (17)
إن الواو لو أفادت الترتيب لدخلت فى جواب الشرط كالفاء ، لأن جزاء الشرط يعقب الشرط
ونحوه ، والفاء هى التى تدل على التعقيب ، فلذلك اختصت بالجزاء فمثلاً : لا يحسن أن يقال ” إذا
دخل زيد الدار وأعطه درهماً“ ، يحسن أن يقال : ” فأعطه درهماً“.-
وهذا المذهب هو المعتمد عند محققى الحنفية والشافعية ، ورتب عليه الحنفية عدم وجوب
الترتيب فى غسل أعضاء الوضوء ، بنا على تعاطفها بالواو فى أية الوضوء :

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } (18)

واستدل القائلون الترتيب في الوضوء بأن الواو للترتيب بما يأتي المثال : القائلون منهم الآمدى (19) وصاحب أصول الشاشي- (20)

وهو قوله تعالى: { إِنَّ الصَّلَاةَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ } (21) فان الواجب المقرر في السعي هو البدء بالصفاء، لقوله عليه السلام لمن سألته من الصحابة : بم تبدأ فقال: ” ابدؤوا بما بدأ الله به ولو لا أن الواو لترتيب لما كان جواب الرسول عليه الصلاة والسلام كذلك.

(2) الفاء

الفاء للتعقيب باتفاق الأدباء على نقله عن أهل اللغة. ومعنى التعقيب هو الدلالة على وقوع الثاني عقب الأول بغير مهلة ، لكن في كل شيء بحسبه ، فلو قال : ” دخلت مصر فمكة ” أفادت التعقيب على ما يمكن، ومثل : ” جاء زيد فعمرو فزيد جاء قبل عمرو ولا بد ، وأتى عمرو إثره بلا مهلة.

وكما جاء في قوله تعالى :

إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. (22)

فثبت بهذا أن بعد إرادة الصلوة حكم الطهارة كالوضوء لازم للمصلي وبدون إتيان الطهارة لا يجوز الصلاة.

(3) ثم

ثم للعطف على سبيل التراخي ، أى إنها تدل على وقوع الثاني بعد الأول لجملة وبعبارة أخرى هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما ممثلاً إذا قلت : جاء نى زيد ثم عمرو ، ضربت زيدا ثم عمرو ، كان المعنى أنه وقع بينهما مهلة. (23)

وقد تستعار ” ثم ” بمعنى الواو مجازاً لمجاورة التى بينهما ، قال الله تعالى: { ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ } (24) فهنا يتعذر العمل بحقيقة ” ثم ” ، إن كان الايمان هو الأصل المقدم الذى يبتنى عليه سائر الأعمال الصالحة ، وهو شرط صحتها من الشخص ، فلا يكون { فَكَرَقَبَةً } أو { إِطْعَامَ ذِي مَسْكِنَةٍ } (25) معتبرين قبل الايمان كالصلاة قبل الطهارة ، فعرفنا إن ثم هنا معنى الواو ، و مثل ذلك قوله تعالى { فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ } (26) فإنه يتعذر العمل بحقيقة (ثم) لأنه تعالى شهد على مايفعلون قبل رجوعهم إليه ، كلا هو شهيد بعد ذلك فكانت ثم بمعنى الواو.

(4) لكن

لكن من حروف العطف قد يستعمل عند أهل اللغة للمعنى الذى معتبر عند علماء الأصول

والنحو- (28)

مثل : ” ما جاء نى زيد لكن عمرو “ وذلك إذا توهم المخاطب عدم مجئ عمرو ، بناء على مخالطة وملايسه بينهما. وجاء بل ” للتدارك وعلى هذا من ظاهر النظر هو مرادف لكن ولكن ويظهر الفرق بين ، لكن وبل ، من وجهين-

أحدهما: أن (لكن) أخص فى (بل) فى الاستدراك ، لأن الاستدراك فى (بل) يكون بعد الإيجاب مثل ”ضربت زيدا بل عمرو“ وبعد النفي مثل : ” ما جاء نى زيد بل عمرو “ وأما (لكن) فلا تستدرك الا بعد النفي فلا يصح قولك : ” ضربت زيدا لكن عمرو“ وإنما تقول ” ما ضربت زيدا لكن عمراً “ هذا فى عطف المفرد على المفرد اما فى عطف الجمل فتكون (لكن) مثل (بل)- كما فى قوله تعالى:

قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنِ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لَّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي. (28)

الثانى :أن موجب الاستدراك بكلمته (لكن) إثبات ما بعد ، فأما نفي الأول فليس من أحكامها ، بل يثبت ذلك بدليله وهو النفي الموجود فيه صريحاً ، بخلاف كلمة(بل) فإن موجبها وضعاً نفي الأول وإثبات الثانى، كما قال صاحب أصول الشاشى- (29)

(5)بل

وقال ملا جيون فى نور الأنوار: ” وبل لا ثبات ما بعده والاعراض عما قبله على سبيل التدارك.“⁽³⁰⁾والذى يفهم من كلام علماء الأصول عن (بل) هو كلمة موضوعة للإضراب عن الأول منفياً كان أو موجبا ، ولا اثبات للثانى على سبيل التدارك للفظ ، مثل ”جاء نى زيد بل عمرو“ ، فإن مقصود المتكلم الإخبار لمجى زيد ، ثم تبين أنه غلط فى ذلك فاضرب عنه إلى عمرو ، فقال بل عمرو ومثل :

”ما جاء نى زيد بل عمرو“ ، فيكون نفى المجى ، ثابتاً لزيد ، وإثبات المجى لعمره- وعلى هذا فمعنى الإعراض عن الكلام الأول هو أنه يجعله كان ليس بذكر ، ويكون الحكم منصبا على الثانى فقط فلا يكون فى العطف ببل إلا أخبار واحد ، وهذا بخلاف (لكن) فليس فيه إعراض عن الكلام الأول كما بينت ، بل إنما الحكمان متحققان ، وفيه إخبار إن أحدهما نفى والاخر إثبات.

كما فى قولته تعالى:

إِنكُم لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ. (31)

(6)أو

وقال العلامة الشاشى : ” أو لتناول أحد المذكورين والذى ظهر من تعريف أو للمعنى الذى استعمل فيه أو هو أنه ل أحد الشينين لا للشك ، فإن كانا ، مفردين فهى تفيد ثبوت الحكم لأحدهما ، وإن كان جملتين فتفيد حصول مضمون إحداهما ، وهى إما أن تدخل بين إسمين أو أكثر كقولك ” جاء نيزيد أو عمرو “ ، أو بين فعلين أو أكثر كقوله تعالى ” إستغفر لهم أو لا تستغفر لهم “،⁽³²⁾ ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم“،⁽³³⁾

ولا يصح أن تكون ” أو “ للشك بمعنى أن المتكلم شك لا يعلم أحد الشينين على التعيين لأن الكلام موضوع للأفهام ، فلا يوضح للشك ، وإنما يحصل الشك ، من محل الكلام وهو الإخبار والدليل هو أن (أو) إذا استعملت فى الإنشاء ، لا تؤدى معنى الشك أصلاً ، لان الإنشاء معناه إثبات ابتداء ، والأصل فى الاستعمال هو الحقيقة وعلى هذا فتكون (أو) فى الأمر إما للتخيير أو الإباحة أو التسوية أو نحو ذلك مما يناسب المقام.

مثال الأول قوله تعالى :

{فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} (34)

وإذا كانت (أو) تتناول أحد المذكورين فمن قال: ” هذا حر أو هذا ، أو هذه طالق، و هذا المثال إنشاء في الشخص ، لكنه يحتمل الاخبار- لأنه وضع للإثبات لغة ، حتى إن الشخص لو جمع بين حر وعبد وقال : أحد كما حر ، أو قال هذا حر أو هذا ، لا يعتق العبد لاحتمال الإخبار ، لأنه أمكن العمل بموضوعه الأصلي وهو الإخبار- ومن حيث أن الكلام إخبار فيجبر الشخص على البيان والإظهار في حكم الكفارة، إذ لا جبر في الإشارات بخلاف الأخبارات.

(7) حَتَّى

ووقال صاحب ” بالنامي على الحسامي “ : ” وأما حتى سواء كانت عاطفة يتبع ما بعدها ما قبلها في الاعراب.“ (35) وظهر من هذا القول أن (حتى) من الحروف الجارة والحروف العاطفة ، وهي في أصل وضعها للغاية على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، سواء أكان جزءاً منه ، مثل ” أكلت السمك حتى رأسها “ ، أم غير جزء مثل قوله تعالى {حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} (36) وعند الإطلاق ، يكون الأكثر على أن ما بعدها داخل فيما قبلها. فثبت بهذا أن نزول الملائكة والسلامة في ليلة القدر إلى طلوع الفجر لا بعد.

(2) من حروف العطف استعمالها قليل

(2-1) إِمَّا وَأَمْ

إما وأم من حروف العطف هما قليل الاستعمال في اللغة للمعاني وقال علماء البلاغة ، لا فرق بين أو، وبين اما الا بحسب اللفظ ، ويشترط في اما أن يتقدم قبل ما عطف بها عليه أما الأخرى ولا خلاف في ان اما الأولى ليست عاطفة لا اعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العاملى - وأما الفرق بين أو وأم فهو ان وضع أم للعلم باحد الامرين وأوليس كذلك فانت في أزيد عندك أم عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب بالتعيين- (37) كما في قوله تعالى:

أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ. (38)

(3) لا

و ” لا “ من حروف العطف لا تستعمل لمعنى خاص ، بل يستعمل أن المعطوف مخالف للمعطوف عليه في حكمه ولا في هذا المعنى مشترك مع ” بل “ و ” لكن “ (39) كما في قوله تعالى:

لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ. (40)

يعنى هم انكروا سكر البصر وأثبتوا سحر أنفسهم.

حروف الجر

وقال ابن الحاجب :

”حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه.“⁽⁴¹⁾

سميت حروف الجر لأنها تجر فعلاً إلى اسم.⁽⁴²⁾ نحو ”مررت بزيد“ أو اسما إلى اسم نحو ”المال لزيد“، وسميت حروف الاضافة لأن وضعها على أن تفضي لمعاني الأفعال إلى الأسماء. وسأتكلم شرحاً هنا عن خمسة حروف فقط هي الباء، وعلى، ومن، وإلى، وفي شرحها لأن لها أثر في استنباط الاحكام من القرآن الكريم كثيراً. وبعد ما يذكرها بقية حرف الجارة التي قليل الاستعمال للمعاني في اللغة.

(1) حروف الجارة استعمالها كثير

(1) الباء

للالصاق والاستعانة

والالصاق : هو تعليق الشيء وإيصاله⁽⁴³⁾ مثل مررت بزيد. والاستعانة : طلب المعونة بشي على شيي مثل ”كتبت بالقلم“، ونظراً لكونها للاستعانة تدخل على الوسائل إذ بها يستعان على المقاصد كما الأثمان في البيوع مثل ”اشتريت هذا الثوب بعشرة دراهم“.

فالعشرة ثمن يصح الاستبدال بدلالة الباء لأن الثمن ليس مقصود في البيع، بل هو تبع للمقصود بمنزلة الآلة للشيء.

وعند الحنفية لا تدل الباء على التبعية مطلقاً، إذ لا أصل لذلك في اللغة، فلو أفادت التبعية لأدى الأمر إلى التكرار والترادف مع كلمة (من) الموضوع للتبعية لدلالة اللفظين على معنى واحد، وأدى أيضاً إلى الاشتراك وهو، أن يكون لفظ واحد دالاً على معنيين مختلفين. وكان من الترادف والاشتراك خلاف الأصل، فلا سيدل عن الحقيقة إلى أمر عارض. والحقيقة في الباء هو معنى الالصاق. قال ابن جنى وابن برهان: من زعم أن الباء للتبعية، فقد أتى على أهل اللغة بما لا يعرفونه⁽⁴⁴⁾ وبناء عليه قال الحنفية: إن الباء إذا دخلت في آلة المسح، اقتضت استيعاب الممسوح، مثل: ”مسحت الحائط بيدي، أو: مسحت بيدي الحائط“، فيجب استيعاب الحائط في المسح، لأن الحائط اسم المجموع، وإذا دخلت الباء على حمل المسح اقتضت استيعاب الآلة كقوله تعالى:

{وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ} ⁽⁴⁵⁾ أى امسحوا أيديكم برؤوسكم، أى ألقوها برؤوسكم فلا تقتضى استيعاب الرأس، لكنه يقتضى وضع آلة المسح على الرأس وإصاقها به. ووضع الآلة لا تستوعب الرأس في العادات أيضاً، لأن الناس لا تستوعب الرأس عادة، فيكون المفروض في الوضوء هو مسح بعض الرأس وهو بمقدار الكف الذى يساوى تقريباً ربع الرأس أما فى التيمم فإن استيعاب الوجه بالمسح لم يثبت بأية {فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ} ⁽⁴⁶⁾ إنما ثبت بالسنة المشهورة، وهى قوله عليه الصلاة

والسلام لعمار: ”يكفيك ضربتان، ضربة للوجه وضربة إلى الرسغين.“⁽⁴⁷⁾

وقال الشافعية: إن الباء إذا دخلت على فعل لازم فإنها تكون للالصاق مثل: ”ذهبت بزيد، ومررت بخالد“، وإن دخلت على فعل متعد كقوله تعالى {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ} ⁽⁴⁸⁾ فتكون للتبعية خلافاً للحنفية، إن هناك فرقاً بين قولك: مسحت المنديل ومسحت يدي بالمنديل، فإن المثال الأول يقتضى الشمول والعموم. والمثال الثانى يقتضى التبعية.⁽⁴⁹⁾

(2) على

وقال صاحب التوضيح : ” على للاستعلاء ويراد به الوجوب.“ (50) وقال غيره من الأصوليين- على: موضوعه للاستعلاء أى لوقوع الشيء على غيره وارتفاعه وعلوه فوقه. (51) يقال: فلان علينا أمير، لأن للأمير علوا وارتفاعا على غيره.

وقال الحنفية: قد تستعمل ” على “ للشرط أى تستعمل فى معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها (52) مثاله قوله تعالى : {يُيَايَعْنُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا} (53) أى بشرط عدم الإشراف بالله. وقال تعالى على لسان سيدنا موسى عليه السلام {حَقِّقْ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ} (54) أى إنى جديرٌ بأمر الرسالة بشرط أن لا أقول على الله إلا الحق.

(3) من

وقال ابن الحاجب : ” فمن للابتداء والتبيين والتبويض وزائدة.“ (55) وقول غيره من عند النحاة والمحققين لابتداء الغاية حقيقة مثل : ” سرت من بغداد إلى دمشق “ والمراد بالغاية هى المسافة إطلاقا لاسم الجزء على الكل ، إذ الغاية هى النهاية ، وليس لها ابتداء وانتهاء.

وقد تكون للتبعيض مثل : ” أكلت من الخبز ، أخذت من الدراهم “، وتعرف بصلاحيه إقامة البعض مقامها.

وقد تكون لبيان الجنس مثل : ” خاتم من حديد “، وقوله تعالى {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} (56) وقد تأتى زائدة مثل : ” ما جاء نى من أحد “ وهذه المعانى فى الحقيقة ترجع إلى معنى ابتداء الغاية، كما قال المحققون : قال الامام الرازى : ” والحق عندى انها للتبيين لوجوده فى الجميع ، ألا ترى انها بنيت مكان المجتنب والماخوذ منه أو الماكول منه ، فتكون حقيقة فى القدر المشترك.“ (57)

(4) إلى

” إلى “، لإنهاء الغاية مثل ” سرت من البصرة إلى الكوفة “ وقد تأتى بمعنى (مع للمصاحبة. (58) كقوله تعالى : {وَلَا تَلْقُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ} (59)

قال المحققون: وهذا راجع فى التحقيق إلى معنى الانتهاء أيضاً ، ومعنى الآية على هذا لم ينفك أكل أموالهم إلى أموالكم - وعلى المعنى الأول : لا تضموها إلى أموالكم فى انفاق حتى تفرقوا بين أموالهم -

(5) فى

قال العلامة نظام الدين الشاشى : كلمة فى للظرف وباعتبار هذا الأصل قال اصحابنا: اذا قال : غضبت ثوبا فى منديل أو تمرا فى قوصرة يراد جميعاً ... لأن هذه الكلمة تستعمل فى الزمان والمكان والفعل. (60)

وخلاصته ان فى تدل على الظرفية أى إنها تجعل ما تدخل عليه ظرفاً لما قبلها و وعاء له إما تحقيقاً ، نحو جلست فى المسجد أو تقديرأ كقوله تعالى : {وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِى جُدُوعِ النَّخْلِ} (61) فإنه لما كان المصلوب متمكن على الجذع لتمكن الشيء فى المكان عبر عنه ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحاة.

وذهب الكوفيون إلى انها تأتى بمعنى ” على “، فيكون التقدير : {وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِى جُدُوعِ النَّخْلِ} وهذا بطريق المجاز.

ومن الفقهاء من قال : إنها قد ترد بمعنى السببية مثل قوله تعالى : {لَمَسَّكُمْ مَا أَفَضْتُمْ} (62) أى بسبب : وقوله تعالى : {لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ} (63) وقوله عليه الصلاة والسلام : {فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِثْقَلُ الذَّرَّةِ مِنْ الْإِثْمِ} (64) وقوله عليه الصلاة والسلام : {دَخَلَتْ أَمْرًا النَّارِ فِي الْهَرَّةِ} (65) ويمكن حمل كل ما ذكر على الظرفية التقديرية مجازاً. (66)

ثمرة البحث

فظهر بهذا البحث أن حروف المعاني لها دور في استنباط الأحكام وقد رعا ذلك المعاني علماء أصول الفقه والتفسير الذين استنبطوا الأحكام من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

مصادر والمراجع

- 1- الفاتحة 1 : 5
- 2- البقرة 2: 256
- 3- فيروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي ، 1952م ، 4 / 98
- 4- البخاري ، عبيد الله بن مسعود ، التلويح على التوضيح ، المطبعة الصبيح ، 1957م ، 1 / 13
- 5- أفندي ، محرم ، شرح شرح الجامي ، كوتة : 1992م ، 1 / 311
- 6- ابن حاجب ، العلامة ، كافية ، كراتشي : نور محمد أصح المطابع ، 1941م ، ص 112
- 7- سراج الدين عثمان ، الشيخ ، هداية النحو ، لاهور: نفيس پبلشرز ، ص 9-10
- 8- الجامي ، عبدالرحمن ، العلامة ، الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي ، كراتشي ، قديمي كتب خانة ، ص 334
- عبدالغفور ، ملا ، حاشية ملا عبدالغفور على الكافية ، كوتة: المكتبة الرشيدية ، ص 52
- 9- وهبة الزحيلي ، أصول الفقه الإسلامي ، 2 / 312
- 10- ابن حزم ، الامام ، الاحكام ، 1 / 170
- 11- ابن حاجب ، العلامة ، كافية ، ص 113
- 12- الجامي ، عبدالرحمن ، العلامة ، الفوائد الضيائية، ص 325
- 13- سراج الدين ، العلامة ، هداية النحو ، كراتشي ، قديمي كتب خانة ، ص 11
- 14- الجرجاني ، عبدالقاهر ، العلامة ، شرح مائة عامل ، كراتشي ، قديمي كتب خانة ، ص 17
- 15- الشوكاني ، ارشاد الفحول ، 1 / 80
- 16- أنظر: التفتازاني ، التلويح ، 1 / 148
- 17- ملا جيون ، نور الأنوار ، ص 97
- 18- المائة 5: 6

- 19- الأمدی ، الاحکام فی أصول الأحکام ، 59/1
- 20- الشاشی ، أصول الشاشی ، ص 31
- 21- البقرة 2:185
- 22- ايضاً
- 23- ابن امير الحاج ، التقرير والتحرير ، 47/2
- 24- البلد 18:90
- 25- ايضاً 14-13:90
- 26- يونس 10:46
- 27- الزمخشري ، الكشاف ، 319/5
- 28- البقرة 2:260
- 29- الشاشی ، أصول الشاشی ، ص 81
- 30- ملا جيون ، نور الأنوار ، ص 126
- 31- الاعراف 7:8
- 32- التوبة 9:80
- 33- النساء 4:66
- 34- المائدة 5:89
- 35- الحقاني ، عبدالحق ، الشيخ ، بالنامی شرح الحسامی ، ملتان: مكتبة امدادية ، ص 354
- 36- القدر 97:5
- 37- أنظر: الأمدی ، الاحکام فی أصول الأحکام ، 63/1؛
التفتازاني ، المطول ، 81
- 38- يوسف 39:12
- 39- الأمدی ، الاحکام فی أصول الأحکام ، 63/1
- 40- الحجر 15:15
- 41- ابن حاجب ، العلامة ، كافية ، ص 113
- 42- ملا جيون ، نور الأنوار ، ص 136
- 43- الجرجاني ، العلامة ، شرح مائة عامل ، ص 4-5 ؛
التفتازاني ، التلويح مع التلويح ، 226/2
- 44- البزدوى ، كشف الاسرار ، 478/1
- 45- المائدة 6:5
- 46- النساء 4:43
- 47- الشوكاني ، نيل الأوطار ، 264/1

- 48۔ المائدة 5:6
- 49۔ أنظر: التفتازانی ، التوضیح مع التلویح ، 236/2
- 50۔ المصدر السابق ، 269/2
- 51۔ ابن امیر الحاج ، التقرير والتحریر ، 64/2
- 52۔ الکندی الأنصاری ، فواتح الرحمت ، 143/1 ؛
- أنظر: التفتازانی ، التلویح مع التلویح ، 181/2
- 53۔ الممتحنة 60:12
- 54۔ الاعراف 7:105
- 55۔ ابن حاجب ، العلامة ، كافية ، ص 136
- 56۔ الحج 22:30
- 57۔ ابن امیر الحاج ، التقرير والتحریر ، 65/2؛
- الکندی الأنصاری ، فواتح الرحمت ، 244/1
- 58۔ ملا جیون ، نور الأنوار ، ص 138
- 59۔ النساء 4:2
- 60۔ الشاشی ، أصول الشاشی ، ص 90
- 61۔ طه 20:71
- 62۔ النور 14:24
- 63۔ الانفال 8:68
- 64۔ النسائی ، الامام ، السنن ، 179/2
- 65۔ الشوکانی ، نیل الأوطار ، 57/7
- 66۔ ابن امیر الحاج ، التقرير والتحریر ، 70/2